

اندماج تاريخي سينتج عنه عملاق مصر في بعد الأكبر في المملكة

البنك الأهلي التجاري ومجموعة سامبا المالية يوقعان اتفاقية اندماج ملزمة

- سيكون المقر الرئيسي للبنك الدامج في مدينة الرياض
- اتفق البنكان على اتخاذ الخطوات اللازمة للقيام بالاتي عند إتمام الاندماج: تعيين المهندس/ عمار بن عبدالواحد الخضيري (رئيس مجلس الإدارة الحالي لمجموعة سامبا) رئيساً لمجلس إدارة البنك الدامج؛ وتعيين الأستاذ/ سعيد بن محمد الغامدي (رئيس مجلس الإدارة الحالي للبنك الأهلي) عضواً منتدباً ورئيساً تنفيذياً لمجموعة البنك الدامج
- معامل المبادلة النهائي: 0.739 من أسهم البنك الأهلي التجاري العادية لكل سهم من أسهم سامبا العادية
- أكبر بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث صافي الدخل – 7.2 مليار ريال سعودي (2 مليار دولار أمريكي) وفقاً للنتائج المالية المجمعة عند تاريخ 30 يونيو 2020 – بإجمالي أصول مجمّع يبلغ 837 مليار ريال سعودي (223 مليار دولار أمريكي) وقاعدة حقوق ملكية مجمّعة تبلغ 120 مليار ريال سعودي (32 مليار دولار أمريكي)
- مؤسسة مالية رائدة تخدم حوالي 25% تقريباً من من قطاعي مصرفية الأفراد والمصرفية التجارية
- إمكانات عالية لتوليد القيمة عبر نطاق الأعمال الموسّع وتشارك أفضل الممارسات ووفورات سنوية ناجمة عن الكفاءة المحسّنة بقيمة 800 مليون ريال سعودي (213 مليون دولار أمريكي)
- سيولة عالية ومكانة مالية قويّة – 82% نسبة القروض إلى الودائع
- مكانة البنك الجديد كأكبر ممول مؤسسي في المملكة تؤهله لدفع عجلة التحوّل الاقتصادي في المملكة عبر دعم المشاريع الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة وتحفيز التجارة والتدفقات النقدية
- البنك الرائد الجديد في المملكة سيقدم خدمات مصرفية متكاملة عبر منتجات رقمية مبتكرة وشبكة فروع واسعة بالإضافة إلى حلول رائدة للادخار وإدارة الثروات والقروض العقارية والتمويل الاستهلاكي

(الرياض/جدة)، 11 أكتوبر 2020: أعلن البنك الأهلي التجاري (الرمز الدولي: SA13L050IE10) (الرمز: 1180) وبنك سامبا (الرمز الدولي: SA0007879097) (الرمز: 1090) اليوم، عن إبرامهما اتفاقية اندماج ملزمة ("اتفاقية الاندماج")، والتي سينتج عنها تدشين المصرف الأول في المملكة في حال موافقة المساهمين والجهات التنظيمية. وسيستفيد البنك الدامج من تكامل إمكانات البنكين لتحقيق قيمة كبيرة لكافة المعنيين من مساهمين وعملاء وموظفين، فضلاً عن تعزيز مساهمة القطاع المصرفي في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية تماشياً مع رؤية المملكة 2030.

وسيستمر كلا البنكين بالعمل بشكل مستقل ومنفصل وعلى النحو المعتاد إلى حين إتمام الاندماج. ومن المتوقع إتمام الاندماج خلال النصف الأول من العام 2021، على أن يستمر البنك الأهلي التجاري في الوجود وينتضي بنك سامبا وتلغى جميع أسهمه. وسيقوم البنك الأهلي بإصدار أسهم جديدة لمساهمي مجموعة سامبا عبر زيادة رأس المال. وسيكون المقر الرئيسي للبنك الجديد في مدينة الرياض.

بناءً على معامل المبادلة وسعر الإغلاق لسهم البنك الأهلي البالغ 38.50 ريال سعودي كما في تاريخ 8 أكتوبر 2020م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ نشر هذا الإعلان)، فإن تقييم سعر سهم مجموعة سامبا لأغراض الاندماج يبلغ 28.45 ريال سعودي وتقييم إجمالي قيمة أسهم مجموعة سامبا المصدرّة يبلغ حوالي 55.7 مليار ريال سعودي. ويمثل التقييم الوارد أعلاه زيادة في سعر سهم مجموعة سامبا بنسبة 3.5% مقارنة بسعر إغلاق سهم مجموعة سامبا في السوق المالية السعودية (تداول) البالغ 27.5 ريال سعودي للسهم كما في تاريخ 8 أكتوبر 2020م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ

نشر هذا الإعلان). كما يمثل زيادة في سعر سهم مجموعة سامبا بنسبة 23.7% مقارنة بسعر إغلاق سهم مجموعة سامبا البالغ 23.00 ريال سعودي كما في تاريخ 2020/6/24م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ إبرام البنكين للاتفاقية الإطارية).

وسينتج عن عملية الاندماج تدشين البنك الرائد الجديد في المملكة بأصول تبلغ 837 مليار ريال سعودي (223 مليار دولار أمريكي) وفقاً للبيانات المالية المجمعة عند 30 يونيو 2020، حيث سيرتقي العملاق المصرفي بالقطاع ويعزز دعمه لرؤية المملكة 2030. وسيتيح الكيان الجديد، بفضل مكانته المالية القوية وقدراته التمويلية، إمكانات أكبر لإتمام الصفقات والمشاريع الكبرى في المملكة فضلاً عن تسهيل التجارة وتعزيز التدفقات النقدية من وإلى المملكة عبر الأسواق الإقليمية والعالمية. كما سيساهم الكيان الجديد في تعزيز نمو أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم خدمات رقمية مبتكرة.

وسيستفيد البنك الدامج من مكامن القوة لدى البنكين بما فيها مكانة البنك الأهلي باعتباره أكبر مؤسسة إقراض للشركات ووجهة متخصصة في التمويل على صعيد المملكة، إلى جانب شبكة العملاء الرائدة لدى مجموعة سامبا، ليقدّم ما يقارب نسبه 27%³ من القروض العاملة الممنوحة للشركات في السوق السعودية عند تاريخ 30 يونيو 2020، (بما في ذلك السحب على المكشوف أينما تم تحديد ذلك في القوائم المالية المعلنة).

وسوف توحيد أعمال البنكين أعلى مستويات العوائد والإنتاجية على مستوى القطاع بدعم من نطاق الأعمال الموسّع والكفاءة المعززة فضلاً عن قدرة البنك الجديد على ضخّ استثمارات أكبر في ابتكار حلول مصرفية جديدة. وتسعى عملية الاندماج إلى تعزيز مكانة البنك الدامج الريادية المتمثلة بتقديم الخدمات المصرفية للأفراد لأكثر من 25% من الأسر الاستهلاكية، وذلك من خلال قنواته الرقمية المبتكرة وشبكة فروع الواسعة بالإضافة إلى حلوله الرائدة في مجالات الادخار وإدارة الثروات والقروض العقارية والتمويل الاستهلاكي.

وسيكون تطوير الكفاءات أحد أبرز أولويات البنك الجديد الذي سيسعى إلى بناء قادة المستقبل في القطاع عبر جملة من برامج التدريب والتطوير ذات المستوى العالمي ومن خلال توفير فرص مهنية مجزية. بالتالي، سيصبح الكيان الجديد مركزاً لتنمية الكفاءات في القطاع المالي، علماً بأن عملية الدمج لن تسبب بأي تسريحات إجبارية في فرق عمل البنكين.

القيادة والحوكمة

مع مراعاة الحصول على الموافقات التنظيمية ذات الصلة وموافقة مساهمي البنكين، فقد اتفق البنكان بموجب اتفاقية الاندماج على اتخاذ الخطوات اللازمة لإجراء التعديلات الآتية لتشكيل مجلس إدارة البنك الدامج عند إتمام الاندماج:

- زيادة أعضاء مجلس الإدارة من تسعة (9) أعضاء إلى أحد عشر (11) عضواً.
- قيام مجلس الإدارة الحالي لمجموعة سامبا بترشيح شخصين ليتم تعيينهم من قبل مجلس إدارة البنك الدامج لشغل المقعدين الإضافيين الشاغرين في المجلس.

وبناءً على التعديلات الموضحة أعلاه لتشكيل مجلس إدارة البنك الدامج، فإنه من المتوقع أن يكون تشكيل مجلس إدارة البنك الدامج بعد إتمام الاندماج كالآتي:

- سيكون لدى المساهمون الكبار الحاليين في البنك الأهلي ومجموعة سامبا (وهم كل من صندوق الاستثمارات العامة، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتقاعد) نفس عدد الأعضاء الممثلين لهم في مجلس إدارة البنك الأهلي بتاريخ إتمام الاندماج

علماء بأن صندوق الاستثمارات العامة لديه حالياً أربعة ممثلين في مجلس إدارة البنك الأهلي، ولدى كل من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد حالياً ممثلاً واحداً في مجلس إدارة البنك الأهلي).

- سيتم ترشيح عضوين من قبل مجلس الإدارة الحالي لمجموعة سامبا كأعضاء في مجلس إدارة البنك الدامج (دون أن يكون من ضمنهم أعضاء يمثلون كبار المساهمين).
- سيكون بقية الأعضاء (وهم ثلاثة أعضاء بناءً على تشكيل المجلس الحالي للبنك الأهلي) من أعضاء مجلس إدارة البنك الأهلي بتاريخ إتمام الاندماج (دون أن يكون من ضمنهم أعضاء يمثلون كبار المساهمين).

وقد اتفق البنكان على اتخاذ الخطوات اللازمة للقيام بالآتي عند إتمام الاندماج:

- تعيين المهندس/ عمار بن عبدالواحد الخضيرى (رئيس مجلس الإدارة الحالي لمجموعة سامبا) رئيساً لمجلس إدارة البنك الدامج
- تعيين الأستاذ/ سعيد بن محمد الغامدي (رئيس مجلس الإدارة الحالي للبنك الأهلي) عضواً منتدباً ورئيساً تنفيذياً لمجموعة البنك الدامج.

ولن يتم تنفيذ هذه التغييرات إلا عند إتمام الاندماج. وستواصل مجالس الإدارة الحالية وفرق الإدارة التنفيذية لكلا البنكين إدارة البنكين بشكل مستقل إلى حين إتمام الاندماج.

وسيتولى أعضاء القيادة الجدد أدوارهم بعد إتمام عملية الدمج في النصف الأول من العام 2021، وذلك في حال موافقة مجلس الإدارة الجديد على هذه الترشيحات. وسيتم الإعلان عن المستجدات حول الهيكل المستقبلي والإداريين التابعين للرئيس التنفيذي للبنك الدامج في الوقت المناسب. وقد قام البنكان بتعيين شركة استشارية متخصصة لتقديم مشورتها فيما يتعلق باسم البنك الدامج وشعاره وهويته، والتي سيتم تحديدها في وقت لاحق.

ولن يطرأ أي تغيير فوري على الخدمة التي يتلقاها عملاء البنكين نتيجة لهذا إعلان، حيث سيواصل البنكان عملهما بشكل مستقل وخدمة عملائهما بالشكل المعتاد حتى استكمال عملية الاندماج.

وهذه المناسبة علق رئيس مجلس الإدارة الحالي للبنك الأهلي الأستاذ/ سعيد بن محمد الغامدي بالآتي: "تشهد المملكة العربية السعودية تحولاً تاريخياً من خلال رؤية المملكة 2030، والتي تتطلب وجود قطاع مالي قوي وبنوك تتمتع بملاء مالية ومرونة عالية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ودعم التجارة السعودية والتدفقات النقدية من إلى المملكة على مستوى المنطقة والعالم. طموحنا هو تأسيس كيان مالي وطني رائد يدعم تحقيق الأهداف التي رسمتها رؤية المملكة ويكون باكورة الابتكار لخدمات مصرفية متقدمة ونواة لبناء قادة المستقبل في الصناعة."

وبدوره علق رئيس مجلس الإدارة الحالي لمجموعة سامبا المهندس/ عمار بن عبدالواحد الخضيرى بالآتي: "سيؤدي اندماج مجموعة سامبا مع البنك الأهلي إلى تدشين مصرف رائد محلياً ذي قوة مالية إقليمية يهدف إلى تحقيق قيمة كبيرة للمساهمين، وتقديم خدمات مصرفية استثنائية للعملاء في المملكة العربية السعودية، ودعم رواد الأعمال المحليين للاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة لتحقيق النمو والتوسع على المستويين المحلي والدولي. وتجسد عملية الدمج هذه بداية عصر جديد للخدمات المصرفية في المملكة، وستساهم في تحقيق العديد من أهداف رؤية 2030، ونحن حريصون على إتمام عملية الدمج بصورة سلسلة وتحقيق الفائدة لكافة المعنيين من عملاء، وشركاء، ومستثمرين، وكفاءات من خلال بنك أكثر قوة وكفاءة."

-انتهى-

آلية الاندماج

بموجب أحكام اتفاقية الاندماج، فإن الاندماج سيتم عن طريق دمج مجموعة سامبا في البنك الأهلي ونقل جميع أصولها والتزاماتها إلى البنك الأهلي. بناءً على معاملة المبادلة وسعر الإغلاق لسهم البنك الأهلي البالغ 38.50 ريال سعودي كما في تاريخ 8 أكتوبر 2020م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ نشر هذا الإعلان)، فإن تقييم سعر سهم مجموعة سامبا لأغراض الاندماج يبلغ 28.45 ريال سعودي وتقييم إجمالي قيمة أسهم مجموعة سامبا المصدرة يبلغ حوالي 55.7 مليار ريال سعودي.

ويمثل التقييم الوارد أعلاه زيادة في سعر سهم مجموعة سامبا بنسبة 3.5% مقارنة بسعر إغلاق سهم مجموعة سامبا في السوق المالية السعودية (تداول) البالغ 27.50 ريال سعودي كما في تاريخ 8 أكتوبر 2020م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ نشر هذا الإعلان). كما يمثل زيادة في سعر سهم مجموعة سامبا بنسبة 23.7% مقارنة بسعر إغلاق سهم مجموعة سامبا البالغ 23.00 ريال سعودي كما في تاريخ 2020/6/24م (وهو آخر يوم تداول سبق تاريخ إبرام البنكين للاتفاقية الإطارية). ويعكس معامل المبادلة قيمة تمثل 1.20 ضعف القيمة الدفترية الملموسة لمجموعة سامبا كما في تاريخ 2020/6/30م (وذلك بناءً على معاملة المبادلة وسعر الإغلاق لسهم البنك الأهلي والبالغ 38.50 ريال سعودي للسهم كما بتاريخ آخر يوم تداول يسبق تاريخ نشر هذا الإعلان).

وعند إتمام الاندماج، سيملك مساهمو البنك الأهلي الحاليين ما نسبته 67.4% من رأس مال البنك الدامج، وسيملك مساهمو مجموعة سامبا ما نسبته 32.6% من رأس مال البنك الدامج.

مبررات ودوافع الاندماج

تعزيز المركز التنافسي

سيصبح البنك الدامج أكبر بنك في المملكة من خلال خدمة حوالي 25% من قطاعي مصرفية الأفراد والمصرفية التجارية، وأحد أكبر المؤسسات المالية في الشرق الأوسط. وبناءً على البيانات المالية المجمعة للبنك الأهلي التجاري وسامبا في النصف الأول من العام 2020، سيكون للبنك الدامج أصولاً تبلغ قيمتها 837 مليار ريال سعودي (ما يعادل 223 مليار دولار أمريكي)¹، وقروض عاملة تبلغ قيمتها 468 مليار ريال سعودي (ما يعادل 125 مليار دولار أمريكي)¹، وودائع بقيمة حوالي 568 مليار ريال سعودي (ما يعادل 151 مليار دولار أمريكي)¹، ودخل تشغيلي نصف سنوي يبلغ حوالي 15 مليار ريال سعودي (ما يعادل 4 مليار دولار أمريكي)¹، وصافي دخل نصف سنوي يبلغ حوالي 7.2 مليار ريال سعودي (ما يعادل 2 مليار دولار أمريكي)¹ وقاعدة حقوق ملكية تبلغ 120 مليار ريال سعودي (32 مليار دولار أمريكي)¹.

وبفضل نطاق أعماله الموسع وكفاءته المعززة، سيتمكن الكيان الجديد من تحقيق أعلى مستويات العوائد ومعدلات الإنتاجية على مستوى القطاع. سيكون لدى البنك الدامج منصة مصرفية عالمية متوازنة في جميع القطاعات المصرفية. كما أن الدخل التشغيلي¹ للبنك الدامج ناتج عن القطاعات الآتية: (7/41) من الدخل التشغيلي ناتج عن الخدمات المصرفية للأفراد، (7/25) من الدخل التشغيلي ناتج عن الخدمات المصرفية للشركات، (7/23) من الدخل التشغيلي ناتج عن نشاطات الخزينة، (7/6) من الدخل التشغيلي ناتج عن الخدمات المصرفية الدولية و (7/5) من الدخل التشغيلي ناتج عن خدمات الأسواق المالية.

التكامل العالي بين البنكين

سيستفيد البنك الدامج من زيادة البنكين في مجال الخدمات المصرفية للأفراد حيث سيكون له حصة نسبتها 26%² من الحصة السوقية لقروض مصرفية الأفراد، كما سيكون له ما نسبته 29%¹ من الحصة السوقية للودائع مما سيجعله رانداً في قطاع التجزئة المصرفي في المملكة. وبناءً على هذه الإمكانيات، سيطمح البنك الجديد إلى توفير أفضل الحلول الرقمية، وتعزيز التملك العقاري من خلال تنمية خدمات التمويل السكني، فضلاً عن دعم تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإقراضها ودعم الثقافة المالية وثقافة الادخار.

أما على صعيد الخدمات المصرفية للشركات، فسيستفيد البنك الدامج من مكانة البنك الأهلي باعتباره أكبر مؤسسة إقراض للشركات ووجهة متخصصة في التمويل على صعيد المملكة، إلى جانب شبكة العملاء الرائدة لدى مجموعة سامبا، ليقدّم ما تُقارب نسبته 27%³ من القروض العاملة الممنوحة للشركات في السوق السعودية. ويطمح البنك الدامج ليكون الشريك الموثوق لكبرى الشركات والمؤسسات السعودية، بهدف دعم الصفقات والمشاريع الضخمة في المملكة، والعمل في الوقت ذاته على تيسير تدفقات رأس المال والصفقات التجارية ما بين المملكة والأسواق الإقليمية والعالمية.

واستناداً إلى التكامل بين محفظتي البنكين، سيشكل البنك الدامج أكبر بنك في أعمال الخزينة ونشاطات الأسواق المالية، حيث سيدير أصول خزينة تُقارب قيمتها 316 مليار ريال سعودي (ما يعادل 84 مليار دولار أمريكي)¹ والتي تقدر نسبتها من حيث الحصة السوقية بـ 36%، مما سيعزز إمكانيات البيع المتقاطع للبنك الدامج.

وسيمتلك البنك الدامج كل من شركة الأهلي المالية وشركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار (سامبا كابيتال)، واللتان ستشكلان معاً أكبر مدير للأصول ومقدم لخدمات الوساطة والمصرفية الاستثمارية في المملكة.

وسيسعى البنك الجديد إلى تعزيز الاستفادة من إمكانيات البيع المتقاطع لكلا البنكين من خلال نموذج تشغيلي محسّن وتحسين أداء المحافظ الاستثمارية.

تحسين وتطوير مراكز الخدمات

سيكون البنك الدامج قادراً على تزويد العملاء بمنتجات وخدمات رقمية متكاملة، وتقديم حلول مناسبة من خلال تطوير مقترحات جديدة عبر شبكة الإنترنت. وعند إتمام الاندماج، سيتمكن عملاء البنك الدامج من الاستفادة بشكل فوري من خدماته في كافة أرجاء المملكة وذلك من خلال 501 فرع و4,136 جهاز صراف آلي، إضافة إلى 126,831 جهاز دفع آلي⁴.

التحول الرقمي

سيستفيد الكيان الجديد من المكانة الريادية لكلا البنكين في مجال القدرات الرقمية، والتي توجت بحصول البنك الأهلي التجاري في عام 2019 على جائزة أفضل تطبيق للخدمات المصرفية عبر الجوال في المملكة، وحصول سامبا على جائزة أفضل بنك لإدارة النقد عبر الإنترنت. ويخطط البنك الدامج لمضاعفة الخدمات المصرفية الرقمية حيث سيستهدف تطبيق التحول الرقمي على كافة منتجاته وخدماته المصرفية تقديم أحدث التقنيات للعملاء. وسيسعى البنك الجديد إلى إطلاق مشاريع مبتكرة وعقد شراكات جديدة والاستثمار بشكل كبير في تحليل البيانات ليقدم تجربة مصرفية استثنائية تتمحور حول احتياجات العميل.

سيولة معززة ومركز رأسمالي قوي لمواصلة خطط النمو

سيوسع البنك الدامج إلى الاستفادة من قدرات البيع المتقاطع لكلا البنكين وذلك من خلال اعتماد نموذج تشغيلي أفضل والارتقاء بالمحافظ الاستثمارية لكلا البنكين. وسيستفيد البنك الدامج كذلك من هيكله التمويلي الراسخة والمتنوعة، إلى جانب المركز المعزز في مستوى السيولة حيث ستبلغ نسبة قروض البنك الدامج إلى ودائعه ما يعادل 82%¹، وسيكون لهذا الأساس الراسخ دور داعم للبنك الدامج في رصد فرص النمو والاستفادة منها في السوقين المحلية والعالمية.

المساهمة في تحقيق رؤية المملكة 2030

سيؤدي البنك الجديد دوراً حيوياً بارزاً في تحقيق خطط التحول ضمن رؤية المملكة 2030 من خلال مساهمته بشكل مباشر وغير مباشر في برامج تحقيق الرؤية. إن نطاق عمل البنك الدامج وانتشاره وقاعدته القوية التمويلية والرأسمالية ستخوله للمضي قدماً في مجالات النمو الرئيسية والاستثمار في القطاعات والمشاريع متسارعة التطور في المملكة، وتحفيز نمو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، ودعم نمو خدمات التمويل السكني، وتيسير خطوات تطوير السوق المالية السعودية، فضلاً عن مواصلة مسيرة التحول الرقمي للاقتصاد المحلي.

تحقيق منافع مشتركة وقيمة أعلى للمساهمين

من المتوقع أن يؤدي الاندماج إلى تحقيق وفورات سنوية في التكاليف للبنك الدامج بقيمة 800 مليون ريال سعودي تقريباً (ما يعادل 213 مليون دولار أمريكي) والتي ستتحقق على مراحل وبعد اكتمال أعمال دمج البنكين، كما تمثل هذه الوفورات نسبة 9%⁵ من قاعدة التكلفة المجمعة للبنكين وذلك من خلال رفع الكفاءة والاستفادة من اقتصاديات الحجم لتحقيق أعلى قيمة للمساهمين وغيرهم من الأطراف المعنية. ومن المتوقع أن يكون هناك منافع مشتركة محتملة في الإيرادات بين البنكين. ويتوقع أن تبلغ التكاليف النقدية غير المكررة لدمج أعمال البنكين حوالي 1.1 مليار ريال سعودي (لما يعادل 293 مليون دولار أمريكي).

ونتيجة لهذه المنافع المشتركة، يُتوقع أن يحقق الاندماج نمواً في معدل الربح لكل سهم (Earnings per Share) لكل من مساهمي البنك الأهلي ومجموعة سامبا وذلك بالاستناد إلى النتائج المالية لكل من البنك الأهلي ومجموعة سامبا للنصف الأول للسنة المالية 2020م على أساس سنوي (وذلك بعد اكتمال تحقيق المنافع المذكورة وخصم التكاليف النقدية غير المكررة للاندماج الفعلي).

شبكة البنك الجديد الدولية

سيحظى البنك الجديد بحضور دولي معزز مما يتيح للكيان الجديد زيادة مساهمته في دعم التجارة الدولية وتدفقات رأس المال. كما سيتمكن البنك الجديد من اغتنام فرص التوسع إلى أسواق جديدة بشكل استراتيجي لتعزيز ارتباطه بالأسواق العالمية.

-انتهى-

¹ وفقاً للبيانات المالية المجمعة عند تاريخ 30 يونيو 2020

² وفقاً لأرصدة قروض الأفراد العاملة عند تاريخ 30 يونيو 2020

³ وفقاً لأرصدة قروض الشركات العاملة عند تاريخ 30 يونيو 2020، بما في ذلك السحب على المكشوف أينما تم تحديد ذلك في البيانات المالية

المعلنة

⁴ وفقاً للأرقام المجمعة على النحو الوارد في نشرة مؤسسة النقد العربي السعودي لشهر أغسطس 2020

⁵ وفقاً لتكاليف التشغيل المجمعة لعام 2019 قبل احتساب انخفاض القيمة

للمزيد من المعلومات حول عملية الدمج المحتملة بين البنك الأهلي التجاري وسامبا، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني NcbSambaStronger.com

نبذة عن "البنك الأهلي التجاري"

البنك الأهلي التجاري هو أكبر مؤسسة مالية بالمملكة العربية السعودية، وأحد أبرز المؤسسات المالية في المنطقة ويعتبر أول بنك سعودي المنشأ. وقد وضع البنك رؤيته لكي يصبح مجموعة الخدمات المالية الرائدة إقليمياً ووضع أهدافاً استراتيجية تمكنه من تحقيق هذه الرؤية فهو يسعى لأن يكون أفضل بنك في الدخل والأرباح، والبنك الأفضل في الخدمات الإلكترونية وخدمة العملاء، والخيار الأول للموظفين. وقد انعكست جهود البنك الحديثة لتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية على نتائجه المتميزة على مدار سبع سنوات متتالية، كان آخرها عام 2019م الذي زادت فيه أرباح البنك بنسبة 19% لتصل إلى 11,401 مليون ريال سعودي. ويعكس نمو البنك الأهلي وتطوره على مدار ستة وستين عاماً مواكبته لمسيرة مملكتنا الحبيبة صوب الحداثة والتقدم. واليوم يحتل البنك الأهلي الريادة بين المؤسسات المالية مع تجاوز قاعدة عملائه 7.4 مليون عميل، يلي احتياجاتهم من خلال منتجات وخدمات متميزة وحلول مبتكرة تسخر التقنية الحديثة لتصل بتجربة العملاء إلى آفاق جديدة.

نبذة عن "سامبا"

مجموعة سامبا المالية (سامبا) هي مؤسسة سعودية رائدة في مجال الخدمات المصرفية والمالية تقدم منتجات جديدة وحلول مبتكرة ومتطورة. قدمت سامبا على مدى أكثر من 40 عاماً مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية لعملائها من الأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة والاستثمارية. تتمثل رؤية سامبا في تبني أحدث التقنيات التكنولوجية بهدف تعزيز الكفاءة والدقة وجودة خدمة العملاء فضلاً عن تحقيق قيمة كبيرة للمساهمين. وتلعب المجموعة دوراً جوهرياً في دعم المؤسسات والشركات الرائدة في المملكة، باعتبارها شركة مالية رائدة في القطاع المصرفي السعودي، وتقديم خدمات مصرفية للعملاء الدوليين من خلال شبكة دولية متنامية. وفي المكانة المرموقة التي تمتع بها مجموعة سامبا المالية يكمن التزام سامبا الراسخ في تقديم خدمات مصرفية واستثمارية متميزة وقيمة أكبر وخدمة أفضل للعملاء. بالإضافة إلى أن سامبا تعد مكاناً استثنائياً للعمل واكتساب الخبرات والمهارات.

للاستفسارات الإعلامية:

سامبا
سمر السيد
+966 50 784 4466

البنك الأهلي التجاري
نبيه طريه
+971 50 151 9595

البريد الإلكتروني: SambaEnquiries-ME@Finsbury.com

البريد الإلكتروني: NCBEnquiries-ME@Finsbury.com

التوقعات والإفادات المستقبلية

إن هذا الإعلان والمعلومات الواردة فيه أو التصريحات المتعلقة بالاندماج وأي معلومات أخرى يتم نشرها من قبل البنك الأهلي ومجموعة سامبا قد تكون أو تعد "إفادات مستقبلية". وباستثناء الإفادات التي تكون مبنية على حقائق تاريخية، فإن جميع الإفادات الأخرى قد تعتبر إفادات مستقبلية.

وتعتبر بالتالي معلومات محتملة بطبيعتها، وغير مبنية على حقائق تاريخية بل على افتراضات وتوقعات وتقييمات وأهداف وتقديرات وتنبؤات من البنك الأهلي ومجموعة سامبا بشأن أحداث مستقبلية، وعليه، فهي عرضة للمخاطر والتقلبات، مما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج أو الأداء أو الأحداث الفعلية بشكل كبير عما كان متوقفاً في صراحة أو ضمناً في مثل هذه الإفادات المستقبلية. وتتعلق الإفادات المستقبلية الواردة في هذا الإعلان بعدة أمور من ضمنها الأثر المتوقع للاندماج على البنك الأهلي ومجموعة سامبا أو البنك الدامج، والجدول الزمني المتوقع والنطاق الخاص بالاندماج، فضلاً عن إفادات أخرى لا تتعلق بوقائع تاريخية.

ومن الممكن أن يستدل على هذه الإفادات المستقبلية - في بعض المواضع الواردة في هذا الإعلان - من خلال استخدام مفردات وعبارات مستقبلية، ومنها على سبيل المثال "تخطط"، "تتوقع"، "تقدر"، "تنوي"، "سوف"، "وتهدف"، "وتعتقد"، "وتسعى"، "وقد"، "وسيكون"، "ويمكن"، و"من المحتمل"، و"من المتوقع"، و"ستكون" أو صيغ النفي لهذه المفردات أو المفردات الأخرى المقاربة أو المشابهة لها في المعنى. وعلى الرغم من أن البنك الأهلي ومجموعة سامبا يعتقدان بأن التوقعات الواردة في مثل هذه الإفادات معقولة، إلا أنه لا يمكن للبنك الأهلي ومجموعة سامبا تقديم أي ضمان بأن هذه التوقعات صحيحة، حيث أن طبيعة التوقعات المستقبلية عادة ما تكون عرضة للمخاطر (سواء المعلومة أو غير المعلومة أو المتوقعة أو غير المتوقعة) والتقلبات (وعوامل أخرى خارج سيطرة البنك الأهلي و/أو مجموعة سامبا) نظراً لارتباط هذه العوامل بظروف أو وقائع قد تحدث أو لا تحدث في المستقبل .

كما يوجد عدد من العوامل التي قد تؤثر على العمليات المستقبلية للبنك الأهلي ومجموعة سامبا أو البنك الدامج والتي بدورها قد تؤدي إلى اختلاف النتائج والتطورات الفعلية بشكل جوهري عما كان متوقعاً صراحة أو ضمناً في هذه الإفادات المستقبلية. وتتمثل هذه العوامل في قدرة البنكين على استيفاء شروط اتفاقية الاندماج (أو التنازل عنها، حيثما يكون ذلك متاحاً)، بالإضافة إلى عوامل أخرى ومنها: الوضع الاقتصادي على الصعيدين العالمي والمحلي، وأسعار الأصول، والمخاطر المرتبطة بالسوق مثل التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات، واتجاهات السوق، والمنافسة، والتغيرات في الأنظمة والقوانين والتغيرات في سياسات وإجراءات الحكومات و / أو الجهات التنظيمية (بما في ذلك التغيرات المتعلقة بمتطلبات رأس المال والضرائب)، والتغيرات المتعلقة بالاستقرار السياسي والاقتصادي، وتعطل العمليات التجارية بسبب أنشطة إعادة الهيكلة والتنظيم، ومعدل الفائدة، والتضخم، والانكماش، وتقلبات العملة، وغير ذلك من أوجه عدم اليقين في عمليات الاستحواذ أو البيع أو العروض المستقبلية أو المخطط لها، وعدم قدرة البنك الدامج من الاستفادة فعلياً من المنافع المشتركة المتوقعة بعد إتمام الاندماج (بما في ذلك التغيرات في تشكيل مجلس إدارة البنك الدامج أو موظفيه)، وعدم قدرة البنك الأهلي على دمج عمليات وبرامج مجموعة سامبا بنجاح عند تنفيذ الاندماج، وتكيد البنك الدامج بعد الاندماج لتكاليف و/ أو تعرضه لتأخير بشكل غير متوقع (بما في ذلك تعرضه للتعطيل في أنظمة تقنية المعلومات والجرائم السيبرانية وعمليات الاحتيال) أو الصعوبات المتعلقة بالاندماج عند إتمام عملية الاندماج. كما قد تؤثر عوامل أخرى غير معروفة أو لا يمكن التنبؤ بها على العمليات المستقبلية و / أو قد تسبب في اختلاف النتائج الفعلية بشكل كبير عما كان متوقعاً الإفادات المستقبلية. وينبغي بالتالي تفسير هذه الإفادات المستقبلية في ضوء هذه العوامل .

كما أن جميع الإفادات المستقبلية تنطبق فقط كما في تاريخ نشر هذا الإعلان. ولا يقدم البنك الأهلي أو مجموعة سامبا أو أي من تابعهم أو أعضاء مجالس إدارتهم أو مدراءهم أو موظفيهم أو مستشاريهم أي إقرار أو تأكيد أو تعهد أو ضمان بشأن حدوث أي من التوقعات الواردة فعلياً أو ضمناً في الإفادات المستقبلية. وتنطوي الإفادات المستقبلية على شكوك ومخاطر تتعلق بها. وقد تم تقديم جميع الإفادات المستقبلية الواردة في هذا الإعلان بتحفظ حسبما هو مبين في البيانات التحذيرية الواردة أو المشار إليها في هذه الفقرة. وعليه، ينبغي على القارئ عدم الاعتماد بشكل كبير على هذه الإفادات المستقبلية. ولا يعتبر البنك الأهلي أو مجموعة سامبا خاضعاً لأية التزامات، ويخلي كل منهما نفسه من أي نية أو التزام بتحديث أو مراجعة أي من الإفادات المستقبلية، سواء نتيجة معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية أو غير ذلك، ما لم يلزم ذلك التحديث أو تلك المراجعة بناء على التزاماتهما القانونية أو التنظيمية.